محددات التنمية الاجتماعية لمجتمع ربيعة في العراق

د. سطام حمد الجبوري
كلية التربية / جامعة القادسية

د. محمد حربي حسن
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل

المقدمة : ـ

تعد تنمية مجتمع البادية في ربيعة (*) من الاهداف الرئيسة لمشروع ري الجزيرة الشمالي والذي سيحقق تحولا اساسياً في النشاط الزراعي عبر توفير مياه الري لمساحة تزيد على ستين الف هكتار من الاراضي الزراعية ومن ثم توفير بيئة زراعية ايجابية متميزه بأنخفاض درجة عدم التأكد والمخاطرة وهذا يعني توفير الاستقرار والتنمية الاقتصادية للمنطقة كشرط اساسي ووجه اخر للتنمية الاجتماعية والثقافية حيث تتكاثف وتتلائم جوانب تنمية المجتمع الاساسية (الاقتصادي ، والاجتماعي والثقافي) بشكل متكامل

وهذا البحث محاولة لكشف اهم المحددات التي يمكن ان تعيق الفعاليات التنموية في مجتمع ربيعة ومن ثم تحديد اهم الاساليب التي يمكن اعتمادها لتحفيز التنمية فيه ودفعها الى الامام مفترضين ان تلك المحددات ترتبط بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرقل عمليات التكيف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمستلزمات التنمية .

(*) يقصد بمجتمع البادية في ربيعة القبائل والعوائل التي تقطن منطقة ربيعة في البادية الشمالية الواقعة شمال غرب العراق والمحصورة بين نهر دجلة شرقاً وتركيا شمالا وسوريا غرباً وحوض الثرثار جنوباً ، ويقع مجتمع ربيعة في الجزء الشمالي من البادية ومن المؤمل تحول اراضي البادية في هذا الموقع من ديمية الى اروائية بعد تنفيذ مشروع ري الجزيرة الشمالي اعتماداً على سد صدام المنجز على نهر دجلة في منطقة (اسكي موصل) .

لقد اعتمد البحث منهج المسح الاجتماعي لتحليل خصائص المجتمع المتصلة بمحددات ومحفزات التنمية حيث تم جمع البيانات عن مجتمع البحث بأسلوب العينة الشاملة وبأعتماد استمارة خاصة بالمقابلات الميدانية لاغراض المسح الاجتماعي الخاص بمشروع سد صدام (*)(مشروع ري الجزيرة الشمالي) وكذلك بأعتماد تحليل مضمون السجلات والوثائق الرسمية المتوفرة عن السكان وتوزيعهم السكاني وتركيبهم القبلي والنوعي والتعليمي والاقتصادي .

وتضمن البحث ثلاثة مباحث فرعية اختص الاول بتعريف مفهوم التنمية والمدخل النظمي كأداة لتحليل عملية التنمية وتحديد متغيراتها الأساسية، واختص الثاني بتحليل خصائص مجتمع ربيعة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لكشف محددات التنمية فيه اما المبحث الثالث فقد قدم النتائج ضمن فقرة محفزات تنمية مجتمع ربيعة كمعالجات لمواجهة المحددات وقدم المقترحات ضمن فقرة سبل تنمية مجتمع ربيعة كبدائل عملية لتنفيذ تلك المعالجات ويمكن اعتبارها نموذجاً تنموياً ينسجم مع واقع المجتمع وبيئته.

(*) اجرى المسح الاجتماعي في منطقة ربيعة في البادية بالحصر الشامل لكافة القاطنين فيها .

المبحث الاول: مفهوم التنمية الريفية :

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع وبشكل خاص في حقل التغير الاجتماعي، حيث تعرف التنمية بأنها مجموعة العمليات المخططة بشكل سليم لاحداث اي تغيير اجتماعي واقتصادي وثقافي ايجابي في المجتمع وصولا لتحقيق اهداف افراده (١)، او انها العمليات المقصودة لاحداث تطوير اجتماعي واقتصادي وسياسي اعتماداً على الجهود الحكومية والاهلية بشكل متناسق ومتكامل (٢).

ولكون التنمية جهوداً مشتركة قائمة على التنسيق والتكامل بين الادارات الحكومية وبين المواطنين (مؤسسات او افراداً) فهي لابد ان تنتفع من مفاهيم ونظريات العلوم السلوكية في محاولتها لفهم سلوك الافراد والجماعات في اثناء مشاركتها في الجهود ، المبذولة لتحقيق عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي تستلزمها الفعاليات التنموية. لذا اختار هذا البحث مفهوم النظم المفتوحة (Open Systems) كأطار نظري لتقديم تصور عملي متكامل لمفهوم التنمية الريفية وذلك بأعتبار هذا المفهوم من المداخل النظرية الواسعة الانتشار والاستخدام في تحليل الظواهر السلوكية في المجتمع

ويرتكز الاطار العام لمفهوم النظم في العلوم السلوكية على النظر الى الانسان والجماعة والبشرية كنظم سلوكية متكاملة مع النظم الفرعية الاخرى وان كل نظام فرعي يضم ثلاثة اجزاء رئيسية هي المدخلات ، الانشطة ، المخرجات اما تكامل النظام مع النظم الفرعية الاخرى فيكون عن طريق :

١ — المدخلات(علاقته بالنظم الفرعية التي توفر له مدخلاته).

٢ — المخرجات(علاقته بالنظم الفرعية التي تنتفع من مخرجاته).

وبذلك ترتكز الانشطة فيه على استخدام المدخلات عبر عمليات تحويلية لتحقيق المخرجات كنتائج مطلوبة من البيئة المحيطية وان جزءاً من هذه النتائج ومردوداتها تستخدم كمدخلات للنظام نفسه كتغذية مرتدة (٣).

وعند النظر للتنمية الريفية كعمليات مقصودة او موجهة لتحويل واقع المجتمع المحلي من حالة الى حالة افضل يصبح من السهل فهم التنمية الريفية وفق المنظور النظمي بأعتبارها نظاماً فرعياً للتنمية الشاملة في المجتمع تتضمن مدخلات وتعتمد انشطة وصولا الى مخرجات بتغير المجتمع من حالة الى حالة افضل. ويوضح لنا الشكل (١) مخططاً تصويرياً للتنمية الريفية كنظام فرعي مفتوح يخضع لعدد كبير من العلاقات التبادلية مع

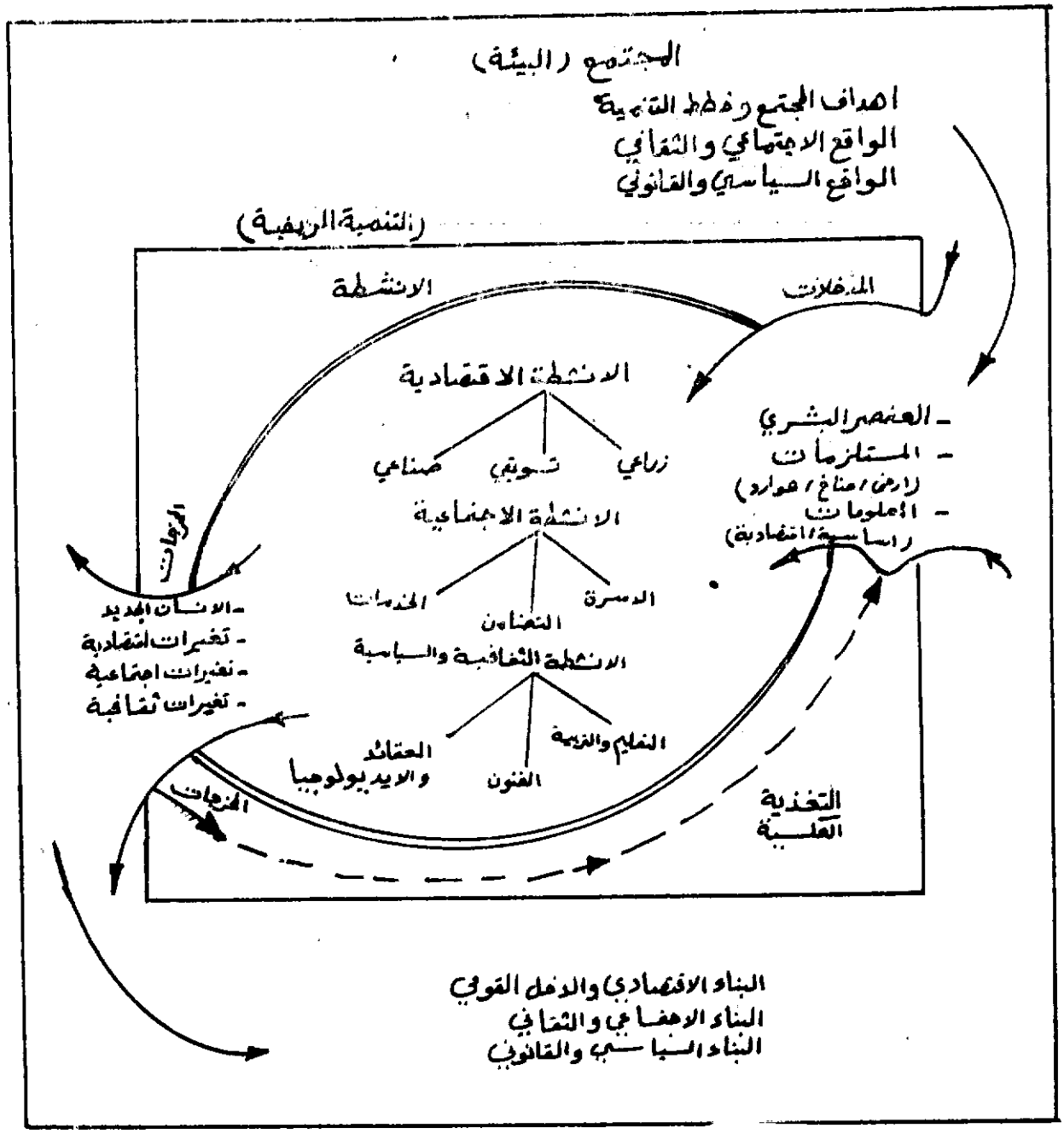

شكل رقم (١)

ابعاد التنمية الريفية وفق المنظور النظمي

النظم الفرعية الاخرى في المجتمع وبشكل خاص مايتصل منها بخطط التنمية والدخل القومي أو بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والقانوني. وهذه العلاقات تتضح بشكل ادق عبر مفهوم المدخلات والمخرجات حيث نجد ان التنمية ترتبط بـ:

أولا: ـ الموارد البشرية كأداة ووسيلة رئيسية في تنفيذ الانشطة التنموية. فكم تستطيع مؤسسات المجتمع من توفير العنصر البشري المؤهل والملائم (كما ونوعاً) لتنفيذ الانشطة التنموية ؟، اي ان الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والثقافي هو الذي يقرر مدى امكانية نجاح التنمية الريفية عبر مايستطيع تهيئته وتقديمه من مستلزمات سليمة لها بدءا بالعنصر البشري ومروراً بالارض والمناخ وانتهاءاً بالموارد الاخرى ، وتتضح هذه المسألة بشكل كبير في مجتمع البحث (مجتمع البادية في ربيعة) حيث أن. احد اهداف سد صدام هو تحقيق التنمية الريفية في منطقة الجزيرة عن طريق توسيع النشاط الاقتصادي ورفع كفاءته (زراعياً وتجارياً وسياحياً) الى جانب الانشطة الاخرى لاسيما التعليمية والثقافية ومن ثم فأن النظم الفرعية الاخرى ستسهم في توفير المدخلات المطلوبة للتنمية. وبذلك يمكن القول إن الفعاليات التنموية تتأثر بشكل كبير بالبيئة عبر المدخلات فالانشطة الاقتصادية ضمن التنمية الريفية(زراعياً، وتجارياً، وصناعياً) تعتمد على المدخلات الواردة مع المجتمع لاسيما العنصر البشري، وبقدر ما يكون الواقع الاجتماعي والثقافي والتربوي والسياسي ثراً وقادراً على توفير الخبرات والمؤهلات المطلوبة للاسهام في التنمية وبالذات في ادارة فعالياتها الاقتصادية زادت فرص النجاح والعكس صحيح ايضاً (٤)، فعندما لاتستطيع ادارة التنمية الريفية من تحقيق توازن تتكامل فيه الانشطة المختلفة كالنشاط التجاري والزراعي (توفير المستلزمات الاساسية للنشاط الزراعي كالبذور المحسنة والمكننة الزراعية والاسمدة أو تسويق المنتجات الزراعية) وكذلك التنسيق بين النشاط الزراعي والنشاط الصناعي (تطوير صناعة ريفية تعتمد على المنتجات الزراعية) فأن عدم التوازن ذلك يخلق بلاشك خللا مؤثراً على مجمل الانشطة التنموية .

وهذا يلاحظ ايضاً في الجانب الاجتماعي من الانشطة التنموية حيث ان المدخلات الجديدة من العنصر البشري للمناطق التنموية ستؤدي الى تغيير البناء القبلي والأسري فيها وهذا التغيير لايقف عند السكان الاصليين فحسب بل يشمل القادمين ايضاً عبر تكيفهم للبيئة الجديدة ومن ثم فأن ادارة التنمية ملزمة بأعداد أطر عملية موضوعية وسليمة

للتوزيع السكاني تضمن تكيفاً ايجابياً متناسقاً ومتكاملا لكل الاطراف وصولا لخلق ودعم الشعور بالامن والاحساس بالاستقرار والضمان الاجتماعي .

ومن الجانب الاخر يكون توفير الخدمات الاساسية (مؤسسات الحكم المحلي والادارة المحلية ،الشرطة ،القضاء، البنوك وكذلك الخدمات العامة كالصحية والاسواق والطاقة والطرق.....) (٥) عوامل مهمة في دعم حالة الاستقرار المطلوبة كقاعدة اساسية في العملية التنموية ومما لاشك فيه ان النشاط الثقافي بفعاليته الرئيسة كالتعليم والتوجيه والعقائد والايديولوجيا ثم الفنون الشعبية) تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالمدخلات الجديدة سواء أكانت عنصراً بشرياً بما يحمله من مستويات تعليمية أوتربوية أو أفكار وعقائد او بما اعتاده من انماط سلوكية وحضارية أو كانت فعاليات وخدمات تحسن وتعدل من المستويات التعليمية أو التربوية أو الانماط السلوكية للسكان الموجودين في المجتمع. وكل ذلك يفرض اهتماماً خاصاً بأرساء اطر عملية مرنة للمزاوجة والتكيف بين السكان الاصليين والقادمين الجدد .

ولما تقدم نقول بأن العنصر البشري يتصدر غيره من المدخلات في التأثير الفاعل والحاسم على الانشطة التنموية بكل فعالياتها وابعادها وهو من ثم في مقدمة العوامل ذات العلاقة بالتنمية الريفية (٦) .

ثانياً :ـ وكذلك الامر للمخرجات ذلك ان العلاقات التبادلية العديدة والمتنوعة تظهر بشكل واضح بين النظم الفرعية في البيئة والتنمية الريفية خاصة عبر الانسان كمخرج رئيسي للتنمية. فالانسان الجديد والبناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الجديد (أنظر شكل/١) كهدف للتنمية أمر لاينفك عن العنصر البشري، فهو العامل الجوهري والمؤشر الموضوعي لنجاح المشاريع التنموية في تحقيق اهدافها وذلك عبر ثلاثة شروط أساسية لمواقف الانسان والجماعة من التنمية وهي :

أ ـ القدرة على الاسهام في الفعاليات التنموية عبر مهارات التكيف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .

ب ـ الرغبة في الاسهام في الفعاليات التنموية عبر الاستعداد للتكيف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .

جـ ـ الانضواء في عمليات التغييرات التي تتطلبها التنمية ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة بشكل كفء وفعال .

وكل ذلك يعني ان الانسان هو المحور الاساسي لعملية التنمية فهو هدفها وهو اداتها وان ادراكه لهذه الحقيقة وقدرته على المزاوجة بين (دوره- كأداة للتنمية) وبين (حاجاته كهدف للتنمية) تزيد من فاعلية انضوائه واندفاعه في الاسهام ومن ثم في خلق فرص افضل للتنمية .

لذا يمثل الادراك والانضواء حلقة الوصل او حبل الحياة بين وجهي التنمية الاجتماعي الاقتصادي) وبذلك يكون الوجه الثالث للتنمية (الثقافي) ركناً متمماً ومتكاملا لها وعلى النحو المفصل في الشكل (٢) .

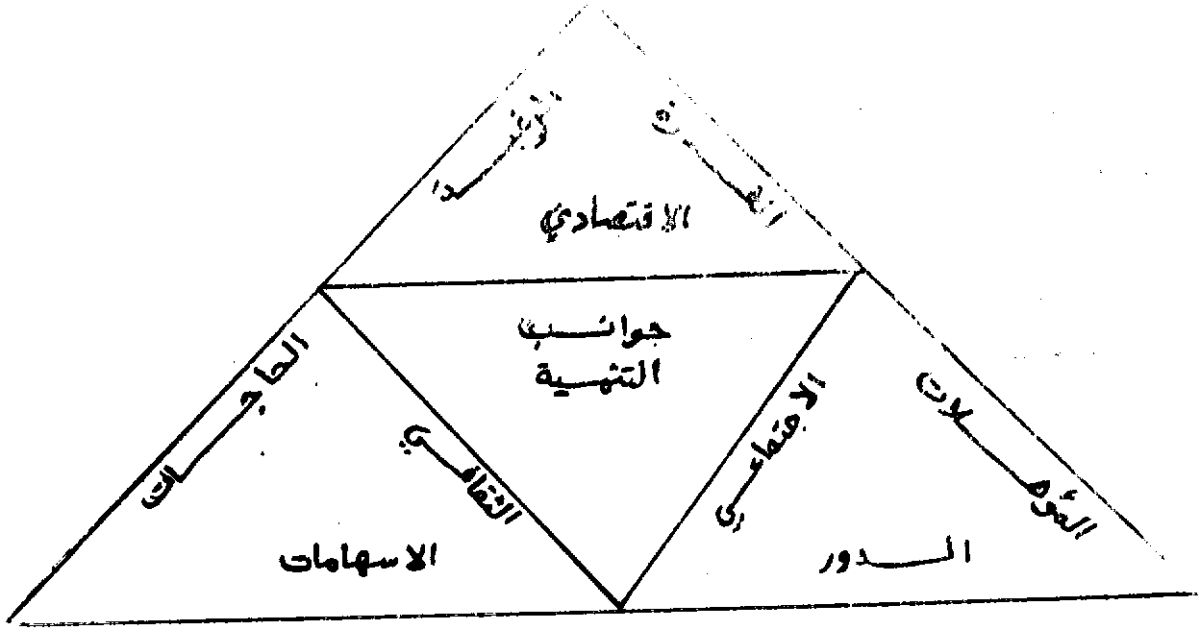

شكل (٢) مخطط العلاقات المتبادلة بين جوانب التنمية

فالتنمية الاقتصادية تعتمد على الاستعداد للعمل عبر الربط بين القدرة والرغبة ، والتنمية الاجتماعية تعتمد على التأهيل للعمل عبر الربط بين الدور والمؤهلات والتنمية الثقافية تعتمد على الانضواء في العمل عبر الربط بين الاسهامات والحاجات وتبدو العلاقة واضحة بين الجوانب الثلاثة للتنمية في الشكل (٢) حيث يرتبط النشاط الاقتصادي بالاجتماعي ضمن علاقة التأهيل للعمل والقدرة على اداته كما يرتبط النشاط الاجتماعي بالثقافي ضمن علاقة الدور الوظيفي بدرجة الاسهام في العمل واخيراً يرتبط النشاط الثقافي بالاقتصادي ضمن علاقة حاجات الانسان برغبته في العمل .

وهذه العلاقات المتداخلة والمتكاملة بين العناصر الستة للتنمية، (الرغبة والقـــدرة، المؤهلات والدور، الاسهامات والحاجات) تمثل اقساماً فرعية مترابطة ضمن الانشطـة الاساسية للتنمية(الاقتصادي ،الاجتماعي، الثقافي) وفق المنظور النظمي الذي طرحناه قبل قليل. كما أنها ترتبط بمدخلات العملية التنموية وبمخرجاتها عبر العنصر البشـــري كأفراد او كجماعات تسهم في التنمية او تتغير كحصيلة لها. كل ذلك يدفعنا للقول بأن الاطار العملي لدراسة وتحليل التنمية الريفية سواء في التخطيط لها أو متابعة تنفيذها لابد وان يرتكز على فهم دور العنصر البشري ضمنها ,كمدخل اساسي و كأداة رئيسة و كهدف جوهري لها .

وهذا هو ما اشار اليه محبوب الحق في حديثه عن الخطايا السبع لمخططي التنميـة فالمثير هو اغفال الموارد البشرية بوصفها احد هذه الخطايا ووجد ان عدم اهتمام مخططي التنمية بالعنصر البشري كمورد في انجاز الفعاليات التنموية سبب رئيس في فشلهم (٧).

وتأسيساً على ماتقدم فأن معالجتنا لابعاد التنمية الريفية في مجتمع ربيعة تقوم على اساس التعرض لمحدداتها المتصلة بالعنصر البشري في علاقته بالمدخلات والانشطة والمخرجات ضمن الفعاليات الاساسية للتنمية كمبحث اساسي من مباحث هذه الدراسة.

المبحث الثاني: محددات التنمية في مجتمع ربيعة

ينطلق البحث في معالجته لمحددات التنمية في مجتمع ربيعة من العنصر البشري كواحد من اهم عوامل التنمية وذلك عبر تحليل الشروط الأساسية لاسهام العنصر المذكور في التنمية والتي اشرنا لها في المبحث الأول :

(القدرة على الأسهام ، الرغبة في الأسهام ، الأنضواء في عمليات التغيير) والتي ترتبط بثلاث مستويات اساسية للتكيف هي (مهارات التكيف الأجتماعي ، مهارات التكيف الأقتصادي ، مهارات التكيف الثقافي) .

١ — مهارات التكيف الاجتماعي :

تتمثل بالقدرة على تقبل القيم والعادات والتقاليد الجديدة التي تستلزمها عملية التغيير التنموي . وسوف نركز في تحليل هذه المهارات على ثلاثة جوانب اساسية في البنية الأجتماعية لمجتمع ربيعة هي :

١/١ البناء القبلي :

عكست الدراسة الميدانية (*) لمجتمع البادية في منطقة ربيعة ان سكان المنطقة في الغالب هم من عشيرة شمر وبنسبة تتجاوز (٧٥٪) ثم عشيرتي الجحيش والصايح بنسبة تصل (١٠٪) من السكان ثم الجبور والأكراد والعبيد . ولهذا يعد مجتمع ربيعة في نمطه العام بدوياً فما يزال للانتماء القبلي دوره في حياة المجتمع هناك فالولاء للاسرة والعشيرة هو المحور الأساسي في الحياة الأجتماعية والأقتصادية والثقافية وذلك بوصفها الشكل السائد للتنظيم الاجتماعي في المنطقة ، فهو مايزال خاضعاً لتأثير نظام القبيلة (السوائي) رغم التغيرات العديدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالالتزام بالعادات والتقاليد هو القانون المطاع غير المكتوب لانه قانون القبيلة الذي تفرضه على ابنائها . وبشكل عام يعد استمرار تأثير نظام السوائي من محددات ومعوقات عملية التنمية حيث تمثل القبيلة او العشيرة جماعة مرجعية اساسية في حياة الأفراد قادرة على تحديد طبيعة استجاباتهم ، للتغيرات التنموية المطلوبة إلا اذا كان في ذلك خروجاً اوتعارضاً مع القيم والتقاليد والأعراف السائدة في القبيلة .

(*) سبق أن أنجز الباحثان دراسة ميدانية عن التنمية الأجتماعية في البادية تضمنت عرضاً للبناء القبلي في مجتمع ربيعة وخصائصه البدوية (٨) .

ان اهم مايمكن الدعوة له في هذا المجال هو السعي المتواصل لتخفيف الأثار السلبية لنظام القبيلة والعمل على تقليص دور العشيرة كجماعة مرجعية في حياة الأفراد وذلك بدعم عملية التعليم وتطوير نظام تربوي ملائم وقادر على تحقيق مثل هذا التغيير ..لاسيما فيما يتصل بالزواج من خارج العشيرة وتوفير الفرص لتزايد نسبة العوائل النووية وتقليص نمط العائلة الممتدة (*) بما يضمن تقليل ضغوط اهم الجماعات المرجعية وهما الأبوان في نظام القبيلة .

١ ـ ٢ البناء السلطوي :

يقصد به مراكز القوة واتخاذ القرارات حيث تعد المكانة الأجتماعية للقيادات الرسمية وغير الرسمية مؤشراً للسلطات التي يملكها بعض الأفراد اوالجماعات سواءاً كانت هذه السلطات مقررة ضمن السياق الأجتماعي (بشكل غير رسمي) او ضمن السياق الأداري او ـ السياسي (بشكل رسمي) ويمكن القول بإن البناء القبلي لمجتمع ربيعة القائم على نمط البداوة قد جعل القبيلة اوالعشيرة اساس حياته الأجتماعية والأقتصادية والسياسية فقد كانت السلطة لوقت قريب محددة بايدي شيوخ العشائر الذين يمثلون حلقة الوصل بين ابناء العشيرة والأجهزة الأدارية كما انهم يسيطرون على التنظيمات الأجتماعية والسياسية والنشاطات الأقتصادية وقد رسخت هذه الحالة مظاهر عدم الثقة بمعظم الأجهزة الأدارية وعدم الرغبة بالتعامل معها (وهي مظاهر طبيعة التعامل والممارسات في العهد العثماني ثم عهد الأحتلال البريطاني وحتى العهد الملكي) (**)

وقد استطاعت ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز المجيدة اعادة بناء جسور الثقة بين المواطنين والأجهزة الرسمية عبر انهائها لسلطة الشيوخ ورؤساء العشائر كمراكز مؤثرة في بناء القوة من خلال قوانين الأصلاح الزراعي وتمليك الأراضي للفلاحين وكذلك التوعية الجماهيرية التي تولتها المنظمات الحزبية والشعبية والدعم المادي الذي وفرته الجمعيات الفلاحية والمؤسسات التعاونية اوالحكومية وبشكل خاص في مجال التقنية الزراعية والتثقيف والأرشاد والتعليم الألزامي والمجاني (٩) .

(*) العائلة النووية هي الصغيرة المكونة من الزوجين واطفالها فقط اما العائلة الممتدة فتضم اكثر من جيل ، كالزوجين وابنائهم المتزوجين والاحفاد .

(**) وفر الغاء نظام الاقطاع عام ١٩٥٨ فرصاً ايجابية لبناء علاقات مباشرة بين السكان واجهزة الدولة .

ومما لاشك فيه ان اجمالي تلك الأنشطة والفعاليات استطاع احداث تغييرات في بناء المكانة ومراكز اتخاذ القرارات فقد ظهرت قيادات رسمية في المجتمع تمثل مؤشرات لانتقال مظاهر التماسك الاجتماعي من مستوى الأسرة والعشيرة الى مستوى الوطن والمجتمع ، الا أن ذلك لاينسينا القول بوجود حاجة لترسيخ عمليات التغيير ودعمها وتطويرها بما يقلص الفجوة بين الأجهزة الأدارية والسكان ويوفر مداخل ايجابية وبيئة مناسبة لتكيف افراد المجتمع وجماعاته بشكل افضل لمتطلبات التنمية .

٣/١ البناء القيمي :

كلما كان من السهل تغيير الجوانب المادية في حياة المجتمعات كان تغيير الجوانب الاجتماعية اصعب ، واصعب منه تغيير البناء القيمي ، فالقيم الأجتماعية التي تحكم سلوك الجماعة البشرية وتؤطر اعرافهم وتقاليدهم وتحدد عاداتهم وقواعدهم السلوكية هي القاعدة الجوهرية لحالة التوازن والتماسك الأجتماعي ، ومن ثم فان التجاوز على تلك القيم يعد من مظاهر التمرد الذي تقابله الجماعة بالرفض واحيانا بالزجر ان لم يكن بالعقاب المادي او الاجتماعي (*) .

ومعلوم ان حياة البداوة ومستلزماتها فرضت على المجتمع بناءاً خاصا للقيم من اهم سماته :

(آ) العصبية : وتتمثل بمقولات مشهورة منها (أنصر اخاك ظالما اومظلوماً) ، (انا واخي على ابن عمي ، وانا وابن عمي على الغريب)، (١١) هذه القيمة الأجتماعية تنسحب على كثير من العادات والتقاليد الأجتماعية لاسيما في حياة الدخيل ومايمكن ان تعنيه في امتدادها حتى لحماية العدو نفسه احيانا فالعصبية والأهتمام بذوي الرحم والأقارب قيم فرضتها حياة البداوة القاسية وهي الوعاء الذي لابد منه لتحقيق التضامن والتماسك الاجتماعي حتى مع العدو عندما يلجأ البدوي ويطلب حمايته ... ومن ثم فان استمرار تأثير هذه القيم يمكن ان يرسخ عادات سلوكية لاتتفق مع الفعاليات التنموية الجديدة لاسيما الوساطة والمحسوبية .

(*) يشير عاطف غيث ان نسق القيم الثقافية قد يكون مقدساً وقد يكون غير مقدس وفي الحالة الاولى تكون الثقافة محافظة على التقاليد اي ان تجاوز التقاليد يستوجب العقاب الصارم اما في الحالة الثانية (وهو حين تكون القيم غير مقدسة) فان الا فكار والا شياء تقوم على اساس نفعي وهنا يستقبل الناس التغيير بشكل حسن حيث يكون نسق القيم متحرراً (١٠)

(ب) الغلبة والفروسية : تعد الشجاعة والأقدام والقوة والأنتصار من اهم سمات البداوة التي تستلزمها حياة الصحراء ، فالغلبة في العطاء والكرم والضيافة من مظاهر الشجاعة والفروسية ، ومن ثم فان البدوي يريد القوة والسلطة ليستطيع حماية الأخر فهو لا يفكر بذاته بقدر مايفكر باهله وعشيرته وجيرانه ، ان الرغبة بالتغلب والتقدم على الاخرين عن طريق القوة ، ماتزال من القيم المؤثرة في مواقف وسلوك الأفراد وبشكل يقلق من اسهامهم في الأنشطة التنموية .

(ج) الثأر والدية : فرضت سيادة العصبية والغلبة في مجتمع البداوة وجود قيمة الثار لتتكامل جوانب البناء القيمي بشكل متوازن فالغلبة وماتستتبعه من غزو وحروب في ظل قساوة الصحراء لابد من اقترانها بالثأر كقيمة مضادة اوضابطة تخفف من غلواء الأندفاع في الأعتداء والسلب والنهب ، ذلك ان الثأر يعبر عن مفهوم المسؤولية الجماعية في التضامن والدفاع الأجتماعي ومن ثم اصبحت (الدية) ودفعها من قبل ابناء العشيرة جماعيا اسلوبا لتأطير قيمة الثأر وما تستتبعه من التزامات وخسائر وتحويلها الى قيمة اقل سلبية عن طريق دفع الدية .

(د) احتقار المهن والحرف. ذلك ان حياة التنقل وعدم الاستقرار في الصحراء بحثا عن المرعى والغنائم جعلت القوة والغزو اساس الحياة السياسية والاقتصادية فأن العشيرة بحاجة لمن يحميها ويكسب لها الغنائم لا من يعمل ولا يستطيع حماية نتاجه ، فالمهن والحرف لاسيما التي تتطلب الاستقرار والاستيطان كالزراعة تعد مظاهر مفسدة لحياة البدوي ومتعارضة مع قيمه واعرافه ، لذا فهي محتقرة بنظره .

وهذه القيم على سبيل المثال لاالحصر قيم فرضتها البيئة البدوية القاسية (١٢) فلا يمكن للمجتمع البدوي الغاؤها بسهولة فهي قيم مقدسة وموروثة ، الا أنها حتما تعرضت عبر السنوات الأخيرة للتغيير بسبب ماتحقق من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية لاسيما في بناء السلطة والبناء القبلي ..... الا أن ذلك كله لم يستطيع الغاء تلك القيم الموروثة فما تزال جذورها كامنة في شخصية الفرد تظهر كلما دعت الحاجة لذلك باقية تحت السطح الى ان تنتفي اسباب ودواعي نشأتها واستمرارها .

مما تقدم يمكن القول بان مهارات التكيف الاجتماعي في مجتمع ربيعة ماتزال محدودة وتعاني من رواسب سلبية موروثة في البنية الأجتماعية الا أن من المؤكد حدوث عمليات

تغيير في السنوات الأخيرة تعكس صورة ايجابية ومتفائلة لامكانية تحسين مهارات التكيف الاجتماعي بما يضمن نشأة بيئة اجتماعية لتحقيق الفعاليات التنموية التي يهد ف لها مشروع ري الجزيرة .

٢- مهارات التكيف الأقتصادي :

تعني مهارات التكيف الأ قتصادي السمات والخصائص الفنية للجماعة البشرية التي تعد شرطا اساسياً لانجاز الأنشطة الأقتصادية بفاعلية ، وكفاءة لاسيما الانتاجية منها ، بوصفها القاعدة الجوهرية لاحداث القيمة المضافة في المجتمع وزيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي .. ويمكن دراسة وتحليل مهارات التكيف الأقتصادي للجماعات البشرية عبر ثلا ثة جوانب اساسية في البنية الأجتماعية هي : البناء العمري والنوعي ، البناء المهني ، البناءا لمهاري ، وفيما يلي عرض موجز لواقع مجتمع ربيعة في هذه الجوانب : ـ

٢ / ١ البناء العمري والنوعي : لايختلف البناء النوعي والعمري لسكان منطقة الجزيرة كثيراً عما هو عليه سكان العراق حيث تمثل الاناث مايقارب النصف وان غالبية السكان تنحصر في الفئات العمرية دون الستين عاما مما يجعل الهرم السكاني ، عريض القاعدة فنياً .. ويتميز الهرم السكاني في منطقة الجزيرة باحتمالات استمرار صفة الفتوة فيه بسبب ظاهرة الزواج المبكر وهي تحقق فترة انجاب اطول ومن ثم زيادة سكانية اعلى .

ويعد البناء النوعي والعمري لسكان المنطقة عاملا ايجابيا في توفير الأيدي العاملة للمشاريع القومية ، حيث تتميز المرأة البدوية بقدرتها على مشاركة الرجل في العمل ، وان ماتحقق من تغير في مواقف الافراد من العمل اليدوي لاسيما الزراعي منه لم يقتصر على الذكور بل شمل الأناث ايضاً فقد استطاعت المرأة في منطقة ربيعة خلال السنوات الأخيرة ان تكون بديلا للملتحقين باعمال ومهام بعيدة عن سكنهم .

وفي الجانب الاخر يعد ارتفاع حجم الشريحة العمرية القادرة على العمل (مايقارب النصف) واحتمالات استمرار تزايدها للسنوات القادمة مؤشراً ايجابيا لاحتمالات توافر القوى العامة التي تحتاجها المشاريع التنموية في المنطقة ومن ثم يعبر ذلك عن كفاءة محتملة في مهارات التكيف الأقتصادي ، وبحد أدنى في المستوى الكمي لتوفر الموارد البشرية .

٢/ ٢ البناء المهني : تطغى مهنة الفلاحة على سكان المنطقة فقد اظهرت الدراسة الميدانية بأن جميع العوائل في منطقة ربيعة تمتهن الزراعة بشكل رئيس ، وفي الوقت نفسه يوجد بين ابنائها من اتجه الى مهن جديدة ، وبشكل خاص العسكرية منها حيث لوحظ ان حوالي (٧٠٪) من العوائل ينتمي عدد من ابنائها الى القوات المسلحة ، كما ان) حولي (١٥٪) من هذه العوائل انخرط بعض ابنائها في وظائف ادارية او فنية» .

وهذا التوزيع المهني لسكان منطقة ربيعة يعد توزيعاً ايجابيا يتفق مع الواقع الأقتصادي والاجتماعي لاصول السكان حيث كان لسنوات قريبة بدويا وبدأ الأستقرار وامتهان الزراعة في الستينات ، ومن الملاحظ ان الجيل الجديد من الأبناء يبحث عن مهن جديدة توفر له فرصاً أفضل من الفرص التي تحققها له مهن الاباء ، لذا فان الغالبية اتجهت الى الأنخراط في صفوف الجيش ، وقد يعني ذلك مؤشراً في توفير الموارد البشرية التي تحتاجها المشاريع التنموية ، الا أنه يعطي احتمالات افضل لانتقال الأيدي العاملة الراغبة بالعمل في المشاريع التنموية للمنطقة مما يرفع من مستوى البناء المهني للسكان .

ويعد البناء المهني بسماته الحالية غير قادر على الأستجابة السريعة لمتطلبات المشاريع التنموية المحتملة مستقبلا في المنطقة، وذلك بسبب ارتفاع نسبة المهاجرين او المنخرطين في وظائف ومهن لاتؤهلهم للعمل في المنطقة مستقبلا وهذا يعني ان البناء المهني الحالي واحتمالاته المستقبلية غير مؤهل للتكيف لاحتياجات الأنشطة الأقتصادية التي تتطلبها الفعاليات التنموية المخطط لها .

٢/ ٣ البناء المهاري : لقد استطاعت فعاليات محو الأمية التي نفذتها الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية من تغيير واقع البناء المهاري بشكل متميز فبعد أن كانت الأمية سائدة في المناطق الريفية في بداية الستينات إنخفضت نسبتها بشكل ملحوظ بل يمكن القول بأنها إنحصرت في جيوب محدودة خاصة بالنسبة للفئات العمرية القادرة على العمل ... وقد أتاح هذ التغيير في المستوى التعليمي للسكان فرصاً إيجابية عالية لنجاح التوجيهات الأخيرة في اعتماد المكننة الزراعية وإعمام استخدام الأساليب الزراعية الحديثة فقد سهلت معرفة القراءة والكتابة عمل مراكز الارشاد الزراعي والجمعيات الفلاحية ومراكز البحوث الزراعية التطبيقية في توعية الفلاحين وتدريبهم وتحسين مهاراتهم الفنية ليس

(*) النسب مأخوذة من الدراسة الميدانية المعدة لاغراض مشروع ري الجزيرة .

في مجال الزراعة فحسب بل في استخدام وتشغيل المكننة الزراعية وادامتها ايضاً . وقد سهل ذلك اعمام تعامل الفلاح مع التقنيات الزراعية الجديدة (المكننة والأساليب الجديدة في الزراعة) بشكل مباشر او غير مباشر الا أن ذلك كله مايزال دون الطموح في رفع مستوى البناء المهاري سواء للفلاحين او العمال الزراعيين كقاعدة اساسية يمكن الأعتماد عليها في التطور الزراعي المرتقب للمنطقة ناهيك عن القصور الواضح في البناء المهاري بما يتصل بالاحتياجات المستقبلية المحتملة للخبرات المهنية المتنوعة في مجال الصناعات الريفية ولأنشطة الأنتاجية والخدمية التي ستفرضها المشاريع التنموية ...

وبذلك يمكن القول بان البناء المهاري ليس اوفرحظاً من البناء المهني في كونه يعاني من مصاعب ومعوقات في مهارات التكيف الأقتصادي .

ونستنتج من ذلك كله ان مهارات التكيف الأقتصادي رغم ماوجدنا من ايجابيات في البناء العمري والنوعي وتغير نسبي في البناء المهني والمهاري ما تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق قاعدة جيدة من القوى العاملة القادرة على سد الأحتياجات من المهارات الفنية والخبرات المهنية التي تستلزمها الفعاليات الأقتصادية في المنطقة . وان هذا النقص اكثر وضوحاً في الجانب النوعي منه في الجانب الكمي .

٣ — مهارات التكيف الثقافي : يرتكز نجاح التكيف الأجتماعي والتكيف الأقتصادي على نجاح التكيف الثقافي بوصفه الاطار العملي لتقبل الأنماط السلوكية التي تستلزمها عملية التغيير التنموي ذلك ان التكيف الثقافي يعني تنميط السلوك الأجتماعي والأقتصادي لافراد المجتمع بشكل يتلاءم مع متطلبات الفعاليات والأنشطة التنموية فاكتساب العادات السلوكية الجديدة يعني الأنضواء في عمليات التغيير اي تمثل القيم الجديدة وماتفرضه من مواقف وعادات سلوكية توفر فرصاً افضل للاسهام في التنمية . لذا فان مهارات التكيف الثقافي تعتمد على شرطين أساسيين مترابطين : —

(آ) القدرة على التخلص من تأثير القيم الأجتماعية السائدة وتجاوز التقاليد والعادات والأنماط السلوكية المتعارضة مع متطلبات التغيير التنموي ، وهذا الأمر يتصل بطبيعة البناء التربوي والثقافي للمجتمع .

(ب) القدرة على تقبل قيم جديدة بديلة تمثل الأطار العام للانماط السلوكية المطلوبة في المجتمع الجديد ، وهذا الأمر يتصل بالتصور الأدراكي عن الثقافة الجديدة .

وتأسيسا على ماتقدم يمكن توضيح مهارات التكيف الثقافي في مجتمع الجزيرة على ضوء خصائص البناء التربوي للمجتمع ثم مايتضمنه التصور الأدراكي لافراده تجاه المؤسسات التنموية وعلى النحو التالي : —

٣ / ١ البناء التربوي : مايزال البناء التربوي لمجتمع ربيعة يخضع لتأثير كثير من سمات المجتمع البدوي ، التي تعد من معوقات التغيير الأجتماعي والتنموي ، حيث نجد رواسب كثيرة لتقاليد البداوة قائمة حتى الان ، ومنها : —

(آ) الأعتقاد بالقضاء والقدر والاستسلام له ، فهناك نسبة عالية من غير المبادرين لتجاوز المصاعب التي تواجههم في حياتهم الأقتصادية والأجتماعية تعد مؤشراً سلبيا في الموقف من التغيير ، حيث ان هذا الاستسلام الطوعي يؤشر عدم الرغبة في بذل الجهد لتغيير الواقع . ومواجهة المشكلات ومن ثم ترك الأمور للأقدار .

(ب) اعتماد العرف العشائري في حل المنازعات والخلافات ، فتولي السلطة المحلية والقضاء معالجة تلك المنازعات ومعاقبة المخالفين او المجرمين يعد امراً ماسا بكرامة العشيرة وكبريائها ذلك انها يجب ان تأخذ حقها بنفسها وان على عشيرة الجاني الأعتذار وتقديم الدية بل وتقديم زوجة لاحد ابناء المجني عليهم . ان استمرار التمسك بهذه الأعراف يعد من معوقات التغيير التنموي لما يتطلبه هذا التغيير من اعتراف بالسلطة الرسمية والتزام بالقوانين .

(ج) التعصب الثقافي القائم على تمثل الاساليب الحياتية المعتادة والموروثة كعادات سلوكية لايمكن تغييرها ، ومن امثلة ذلك مااشرنا له من قيم واعراف اجتماعية ماتزال قائمة حتى الان كالثأر والدية ، وزواج الكَصة بكَصة (أي المرأة بالمرأة على وجه التبادل) واحتقار بعض المهن .... وهذه الأعراف الأجتماعية تعد مصاعب امام التغيير الثقافي المطلوب ، ذلك ان عملية التغيير التنموي تفرض هجرة عدد كبير من مناطق مختلفة الى منطقة المشروع وسيحملون معهم قيمهم واعرافهم ايضاً ومن ثم لابد وان يتنازل كل فريق (السكان الأصليون والقادمون الجدد)عن جزء من ثقافتهم بما يضمن بناء ثقافة مشتركةجديدة تتفق مع احتياجات وفعاليات وانشطة التنمية ، وتسهل عمل المؤسسات التنموية .

وتعدالسمات الحالية للبناء التربوي في بعض جوانبها مؤشرات سلبية عن مهارات ، التكيف الثقافي وهي تتساند بشكل متكامل مع سلبيات البناء القيمي الذي ناقشناه في الفقرات السابقة (مهارات التكيف الأجتماعي) .

ورغم كون السلبيات في البناء التربوي محدودة حاليا مقارنة بالفترات السابقة ، الا أنها ماتزال قائمة و لابد من تحجيمها وتقليص اثارها الى الحد الأدنى ضمانا لتوفير شروط اكثر ايجابية وموضوعية لتنفيذ المشاريع التنموية .

٣ – ٢ التصور الأدراكي للثقافة الجديدة : تتطلب عملية التغيير توازناً عضوياً بين القدرة على التغيير والرغبة فيه وحيث ان سمات البناء الثقافي اظهرت مصاعب في القدرة على التغيير فان التصور الأدراكي للثقافة الجديدة تؤشر مصاعب اكبر في تقبل التغيير التنموي . ويمكن ان نحلل سباب عدم تقبل التغيير ضمن المستويات التالية عن التصورات الأدراكية للسكان في منطقة ربيعة .

١ – تصور دور الحكومة – تؤشر رواسب العلاقة بين أهالي المنطقة والمؤسسات الحكومية خبرات سلبية عن هذا الدور ، تمثل حاجزاً نفسياً ماتزال آثاره فاعلة في تعويق اعادة بناء علاقات الثقة بينهم وبين المؤسسات التنموية في عهد الثورة والحزب . ومن ثم فان هذا التصور قد انعكس على كثير من التصورات الأدراكية الإخرى للأنماط الثقافية الجديدة .

٢ – الأختلاف في فهم اهداف الخطط التنموية ، حيث ان الأهداف الخاصة (الفردية والجماعية) للاهالي لايمكن ان تتطابق بشكل كامل مع اهداف الخطط التنموية كما انها غير متطابقة على مستوى الأفراد والجماعات سواء أكان ذلك في التوزيع الأفقي للامتيازات والحقوق والمسؤوليات (الأراضي أو المهام والأدوار الوظيفة) ام في التوزيع العمودي لها (المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التوزيع الأفقي) : ولهذا يكون من الصعب خلق لغة مشتركة للتفاهم وتقبل مصالح الغير بنفس مستوى المصالح الذاتية لاسيما في مجتمع ربيعة حيث ماتزال مهارات التكيف الأقتصادي والاجتماعي منخفضة في كثير من جوانبها

(٣) الاختلاف في المفردات والمفاهيم اللغوية ، حيث نجد في منطقة ربيعة كما ذكرنا في البناء القبلي عدداً كبيراً من القبائل المختلفة في اللغة (اللهجة)والدين والطوائف وفي البناء الثقافي ، ومن ثم تواجه القيادات الادارية والشعبية مصاعب كبيرة في خلق اللغة المشتركة للفهم المتبادل بين هذه الفئات وستكون هذه المصاعب أكبر عندما يتوافد الاخرون الى

(*) تتمثل الخبرات السلبية على سبيل المثال لا الحصر بعدم تنفيذ مشروع سنجار (تطوير الزراعة انديمية والاعتماد على الينابيع والآبار الارتوازية الموعودة منذ عام ١٩٥٣) وكذلك تأخر تنفيذ مشروع سد اسكي موصل (سد صدام حالياً) حوالي ربع قرن .

المنطقة لمشاركة السكان الاصليين فيما يعدونه ملكاً لهم. ولاتقف اثار التباين اللغوي عند حدود خلق اللغة المشتركة بين الثقافات بل تتجاوزها الى مستوى الاداء حيث تواجه الانشطة والفعاليات التنموية مصاعب في تغيير البناء المهني والمهاري سواء اكان ذلك عبر الارشاد الزراعي او التوجيه السياسي أو التوعية المهنية .

(٤)مصاعب في عملية التعليم بسبب الصعوبات في بناء الاتصال وهي ناجمة عن المصاعب المشار لها في المستويات الثلاثة السابقة الى جانب الصعوبة في تقديم نماذج قيادية مؤثرة بديلة لرب الاسرة او لرئيس العائلة او لشيخ العشيرة ذلك ان المرشد الزراعي او المعلم او الاداري وحتى الطبيب والفني هم من خارج العشيرة وليس من السهل قبولهم والثقة بهم فهم يمثلون السلطة واهدافها ولهم لغة ومفاهيم ثقافية مختلفة، ومن هنا فمن الصعب الثقة بكل ما يقولونه وليس من السهل الاخذ بكل مايقترحونه . فمشكلة التعليم وصولا الى تكييف الاهالي للقيم والاعراف والتقاليد والانماط السلوكية الثقافية الجديدة أمر له محدداته ومعوقاته التي تستلزم الحذر والاهتمام الشديدين في اختيار القيادات التنموية الرسمية وفي دعم القيادات الشعبية بما يضمن تحقيق فهم مشترك بين تلك القيادات وبين الاهالي وصولا الى القناعة وبناء جسور الثقة القوية ومن ثم قبول وتمثل الثقافة الجديدة والانضواء في الفعاليات التنموية .

المبحث الثالث :النتائج والتوصيات
(محفزات التنمية وسبلها في مجتمع ربيعة)

اذا كانت هذه الدراسة محاولة لتحديد مشكلة التنمية ومعوقاتها في مجتمع ربيعة عبر تحليل ماأسميناه «محددات التنمية في مجتمع ربيعة»فلابد من اعطاء هذه المحاولة هدفاً تطبيقياً عبر تأشير :

أولا :— نتائج الدراسة تحت عنوان «محفزات التنمية».

ثانياً :— البدائل المقترحة تحت عنوان «سبل التنمية» .

أولا :— محفزات التنمية في مجتمع ربيعة :

يمكن رسم الهيكل العملي لتقرير محفزات التنمية الريفية للمجتمع وفق اطار المحددات التي تواجه تنميته كمعالجات لها وبذلك سنتعرض للمحفزات في ثلاثة مستويات هي :

١ — محفزات التكيف الاجتماعي : أظهر تحليل مهارات التكيف الاجتماعي لمجتمع ربيعة مجموعة محددات تقود الى خفض هذه المهارات يمكن ايجازها كالاتي :—

١/١. استمرار تأثير الولاء للاسرة والعائلة والعشيرة كأمتداد للانتماء القبلي في المجتمع البدوي ومن ثم وجود مصاعب في التخلص من ضغوط الجماعات المرجعية وعدم القدرة على التخلص من القيم والمعايير السلوكية السائدة أو كحد ادنى عدم القدرة على التكيف للقيم الجديدة او التكيف للانماط السلوكية التي تفرضها الفعاليات التنموية .

١/٢. استطاعت الثورة خلال السنوات الاخيرة اعادة تنظيم بناء السلطة ومراكز اتخاذ القرارات في الريف عبر مجموعة كبيرة من الاجراءات بدأ بقوانين الاصلاح الزراعي ومروراً بدعم التنظيمات الجماهيرية الفلاحية وانتهاءاً بالتعليم الالزامي ،الا ان ذلك لم يستطع تحقيق نقل مظاهر التماسك الاجتماعي من مستوى الاسرة والعشيرة الى مستوى الوطن والمجتمع بالصيغة التي تطمح الى تحقيقها الاهداف التنموية ضمن ستراتيجية الحزب والدولة .

١/ ٣. ما تزال أثار العديد من القيم البدوية قائمة في مجتمع ربيعة ومنها العصبية والغلبة والثأر واحتقار بعض المهن والحرف فما تزال رواسبها في البناء القيمي ، فهي قد تختفي احياناً الا انها تطفح على السطح في الغالب لتعيق انشطة التغيير التنموي. ان المؤشرات المذكورة تعكس لنا انخفاضاً واضحاً في مهارات

التكيف الاجتماعي أي وجود معوقات ومصاعب في قدرات الافراد والجماعات على تحقيق بيئة اجتماعية ايجابية تحتضن الفعاليات التنموية بشكل كفء وترعاها بما يضمن الوصول الى الاهداف بفاعلية ... وبذلك تكون بحاجة ماسة لتقليل او ازالة مانستطيع من تلك المعوقات عن طريق تحفيز افراد المجتمع لممارسة الانشطة والفعاليات المساعدة على تغيير طبيعة البناء القبلي واعادة تنظيم بناء السلطة وتنقيح البناء القيمي لمجتمع ربيعة وذلك بالوسائل الاتية :

أ ـ ترسيخ الدافع لدى الافراد بأتجاه تحقيق المكانة الاجتماعية القادرة على تخطي ضغوط الجماعات المرجعية والتفتح على الصيغ الاجتماعية الجديدة التي تتطلبها التنمية وبشكل خاص العيش في اسر نووية والتوجه للتعليم التخصصي والمهني واستخدام التقنية كشروط اساسية لبيئة اجتماعية ايجابية ومناسبة للتنمية .

ب ـ توفير النشاطات وخلق المواقف والظروف المشجعة على ظهور الشخصية الايجابية المتمتعة بصفات القيادة والميالة للمشاركة في العمل الجماهيري بما يسهل الانتقال بمظاهر التماسك الاجتماعي من مستوى الاسرة والعشيرة الى مستوى الوطن والمجتمع .

جـ ـ السعي لدعم الموقف القانوني والتنظيمي للمؤسسات الرسمية المختصة في بناء العلاقات الاجتماعية والتجارية والقانونية بما يقلص تأثير القيم البدوية في بناء الاتصالات والعلاقات داخل المجتمع .

٢ ـ محفزات التكيف الاقتصادي : اشارت نتائج الدراسة الميدانية الى انخفاض واضح في مهارات التكيف الاقتصادي ، فالسمات النوعية والعمرية للسكان والخصائص الفنية والتأهيلية جميعاً عكست مؤشرات متدنية للموارد البشرية المتاحة حالياً والمحتملة مستقبلا بناء على الواقع السكاني الحاضر وعلى النحو الاتي :

٢/١. البناء العمري والنوعي : يمكن القول إن البناء العمري والنوعي يمثل افضل المؤشرات لاحتمالات وجود مهارات للتكيف الاقتصادي حيث الطبيعة الفتية للهرم السكاني ووجود نسبة جيدة من الاناث تعطي فرصاً افضل في احتمالات الحصول على الموارد البشرية التي ستحتاجها الانشطة والفعاليات التنموية من

الجانب الكمي فقط. ومع ذلك فان انخراط نسبة كبيرة من الفئات العمرية الشابة في القوات المسلحة يتلص من احتمالات الافادة منها مستقبلا حيث يتم تدريبها وتأهيلها في اعمال ومهن تندر الافادة منها في المشاريع التنموية الابعد اعادة تأهيلها .....

٢/٢. البناء المهني، ان تسلط مهنة الزراعة على الرغم من كونه مؤشراً ايجابياً لتنفيذ المشاريع التنموية في المنطقة الا ان التوجه الحالي في ابتعاد الجيل الجديد عن مهنة الزراعة يقلل من تلك الايجابية، حيث ستزداد الحاجة المستقبلية لتطوير البناء المهني ليس في مهنة الزراعة فحسب وانما في الصناعات الريفية والعمل الزراعي والانشطة الاقتصادية المساعدة الاخرى .....وكل ذلك يعني انخفاضاً في مهارات التكيف الاقتصادي الان وغداً

٣/٢. البناء المهاري ، على الرغم مما حققته الحملة الوطنية لمحو الامية من تغيير في المستوى التعليمي لابناء المنطقة، فأن القدرة على توظيف هذا التطور لصالح رفع مستوى المهارات في العمل الزراعي بقي دون الطموح في التعامل مع التقنيات الزراعية الجديدة، كما ان هناك غياباً شديداً في بناء قاعدة للمهارات التي يحتمل تزايد الحاجة لها لاسيما في مجالات الصناعة والتسويق والخدمات الريفية الاخرى .

وبناء على ماتقدم نلاحظ ان مهارات التكيف الاقتصادي تعاني من مصاعب ومعوقات آنية ومستقبلية تفرض توجهاً سريعاً لتحفيز السكان نحو العمل الزراعي عن طريق دعم المنتوجات الزراعية وبشكل يحقق الاحساس بالضمان والاستقرار في مهنة الزراعة وكذلك المهن الاخرى التي يحتمل تزايد الحاجة اليها في المنطقة وبذلك يمكن تقليل توجه أبناء الجيل الجديد الى مهن بعيدة عن احتياجات الفعاليات التنموية المستقبلية في المنطقة. ان مشروع ري الجزيرة بحد ذاته عامل جوهري في رفع كفاءة العمل الزراعي بما يحققه من خفض لمخاطر الزراعة الديمية وبما يوفره من رقعة زراعية اوسع، الا انه ليس العامل الحاسم فهناك حاجة ايضاً لتقليل مخاطر الامراض والاوبئة الزراعية وكذلك مخاطر التنافس وانخفاض اسعار المنتجات الزراعية ... وغير ذلك من عوامل عديدة يجب العمل على تقليصها الى الحد الادنى بما يسهل رفع كفاءة العمل الزراعي ومردوداته الاقتصادية للسكان، ويحقق لهم مكانة اقتصادية جيدة توفر لهم فرصاً افضل ليس لتجاوز

مصاعب المعيشة فقط وانما لرفع مستواهم المعاشي ايضاً وتحسينه بما يقلص الفوارق بين ابناء الريف والمدينة .

٣ — محفزات التكيف الثقافي : اظهر تحليل مهارات التكيف الثقافي نقصاً واضحاً في شرطيها الرئيسين :

(١) القدرة على التخلص من تأثير القيم السائدة وتجاوز التقاليد والانماط السلوكية المتعارضة مع متطلبات التغيير التنموي .

(٢) القدرة على تقبل القيم الجديدة كأطار للانماط السلوكية المطلوبة في العمل التنموي

فقد اظهر البناء التربوي لمنطقة ربيعة استمرار تأثير بعض سمات المجتمع البدوي كالاعتقاد بالقضاء والقدر والاستسلام له، وكذلك اعتماد العرف العشائري في حل المنازعات والخلافات، والتعصب الثقافي المعوق للتكيف الاجتماعي بين فئات السكان المتزايدة مع دخول الجماعات البشرية التي تستقطبها الانشطة التنموية في المنطقة .

كما اظهر التصور الادراكي للثقافة الجديدة مؤشرات سلبية لدى افراد المجتمع فما تزال نسبة غير قليلة تعاني من رواسب عدم الثقة بالاجهزة والمؤسسات الحكومية وكذلك من مصاعب في التقريب او المطابقة بين الاهداف الشخصية والاهداف العامة للخطط التنموية ، الى جانب عدم توحد المفردات والمفاهيم اللغوية كشرط لخلق لغة مشتركة وكل ذلك ادى الى معوقات لعملية التعلم المطلوبة لتحقيق التكيف الثقافي لاسيما مايتصل منها بقبول القيادات الجديدة وصولا لبناء جسور الثقة بين الاهالي والادارات التنموية بما يساعد على الأنضواء في العمل التنموي .

ان تجاوز السلبيات المشار اليها في مهارات التكيف الثقافي تستوجب خلق حوافز لتكيف الثقافي تتصل بالبنائين التربوي والسياسي اي تتصل ببناء المكانة الثقافية بجانبيها التربوي والسياسي حيث يتصل الجانب التربوي بتحفيز الافراد على التخلص من القيم القديمة المتعارضة مع العمل التنموي اما الجانب السياسي فيتصل بدفع الافراد إلى تقبل القيم الجديدة وتعلم الانماط السلوكية .ويمكن القول إن عملية التحفيز تتطلب الاتي :

١ — اثارة الموقف التنافسي بين الافراد في الأستفادة من نتائج التنمية وما تحققه من مكاسب تتصل بشكل خاص بتحقيق الراحة والمتعة ومن ثم ترجح لديهم الميل لترك الانماط السلوكية القديمة المتعارضة مع الواقع الجديد .

٢– تقديم نماذج ايجابية للقيادات الرسمية وغير الرسمية من ابناء المنطقة تستطيع كسب ثقة الغالبية وتكون القدوة في تقبل القيم والانماط السلوكية الجديدة المطلوبة لنجاح التنمية .

٣– تنشيط وتجديد الدوافع لتقبل التقنيات الجديدة في العمل لاسيما الزراعي منه أو تقبل المهن الجديدة بما يحفز الاهالي ويثير اهتمامهم ورغبتهم بتبني الانمـــاط السلوكية الجديدة .

٤ – الحذر لدى تقديم النماذج الجديدة للسلوك والتقنيات بما يضمن عدم رفضها وتقبلها بسهولة ويكون ذلك الحذر على اساس جملة قواعد او شروط اهمها : التوافق مع التصورات الادراكية، أي سهولة الاستخدام او التطبيق للغالبية ،مع عدم التعارض مع العقائد والمشاعر الدينية .

ثانياً:– سبل تنمية مجتمع ربيعة :

تأسيساً على ماتقدم من نتائج في (أولا) يمكن تحديد مجموعة من التـوصيـات أو المقترحات التي تمثل لنا البدائل الممكنة التطبيق في السعي لتوفير بيئة ايجابية وموضوعية نجاح التنمية الريفية في مجتمع ربيعة .وفيما يلي محاولة لعرض اهم المقترحات (*) :

١ – تحقيق المكانة الاقتصادية للافراد : يعد هذا الهدف من المهام الاساسية الرئيسة لمشروع ري الجزيرة حيث يسعى لتوفير اراضي زراعية اروائية يمكن ان توفر فرصاً جيدة في العمل الزراعي وما يستلزمة من اعمال تكميلية ، الا ان هذه الفرص رغم كونها شرطاً اساسياً للتوطن في منطقة المشروع فان هناك العديد من المستلزمـات أو الشروط الاساسية المساعدة والضرورية لتحقيق الضمان والاستقرار في العمل ، حيث لايكفي ان يملك الافراد أرضاً اروائية صالحة للزراعة وانما يبقى هؤلاء بحاجة ماسـة الى الاحساس بالضمان والاستقرار عبر المكانة الاقتصادية التي توفرها لهم فرص العمل الجديدة اي بما تحققه لهم هذه الفرص من تقليل لمخاطر انخفاض الانتاجية او مخاطر التنافس. وبهذا الصدد نقترح مايأتي :–

(*) ستأتي المقترحات المطروحة في هذه الدراسة بصيغة بدائل عامة ذات التنمية الشاملة في المجتمع وذلك انسجاماً مع الاطار النظري للبحث القائم على اعتبار التنمية الريفية نظاماً اجتماعياً مفتوحاً (فرعياً) ضمن التنمية الشاملة التي هي نظام فرعي في المجتمع أيضاً لذا فان اية مقترحات لتغيير واقع مجتمع ربيعة ستكون متصلة بمدخلاته ومخرجاته وهي في الحقيقة الصلة الحركية بين التنمية الريفية والمجتمع .

١/ ١. رفع كفاءة العمل الزراعي بما يضمن تحقيق اعلى انتاجية ممكنة وذلك عن طريق

أ ـ تشجيع استخدام التقنيات الزراعية ويعتمد ذلك على التنسيق بين العديد من الاجهزة التنموية (*) . وبشكل خاص :ـ

ـ التنظيمات التعاونية (الجمعيات الفلاحية مثلا) لتنسيق استخدام المكائن الزراعية الكبيرة بشكل جماعي وكذلك توفير البذور المحسنة والتوعية الزراعية .... الخ.

ـ الجمعيات العلمية والمهنية ومراكز البحوث العلمية والزراعية لتنظيم . دورات التعليم المستمر للفلاحين والعمال الزراعيين بخصوص استخدام التقنيات الجديدة وذلك بالتعاون مع مراكز الارشاد الزراعي والجمعيات الفلاحية .

ب ـ توفير شروط ومستلزمات استخدام القدرات الزراعية وبشكل خاص المكائن والمعدات الزراعية والاروائية ومراكز ادامتها وصيانتها، ثم الاسمدة والبذور ومخازنها ويعتمد ذلك على المؤسسات والمنظمات الفنية التابعة لوزارات الزراعة والاصلاح الزراعي والصناعة والتجارة .

١/ ٢. حماية المنتجات الزراعية والعمل على تسويقها بشكل يضمن للفلاح عدم تلف محاصيله وبيعها بالاسعار التي تحقق له ولعائلته مستوى معاشياً يخلق عنده الاحساس بالضمان والاستقرار في عمله ويعتمد ذلك على التنسيق بين عدد من الاجهزة التنموية : اهمها :

ـ التنظيمات التعاونية
ـ مؤسسات التسويق الزراعي/ وزارة الزراعة
ـ مراكز الارشاد الزراعي

١/ ٣ تقديم نماذج رائدة ومتميزة في تطبيق واستخدام التقنيات الزراعية بما يشجع الفلاحين على الاقتداء بها وتقليدها ويتحقق ذلك بعدة صيغ اهمها :

ـ المزارع النموذجية التي تديرها مراكز البحوث الزراعية العلمية .
ـ مزارع الدولة التي تديرها وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .
ـ المزارع الخاصة التي تحصل على دعم من الدولة .

(*) يجد القاريء شرحاً لادوات التنمية (الأساليب والاجهزة) في بحث محمد حربي حسن : طرق واساليب العمل في تنمية المجتمع المحلي (١٣) .

ويمكن القول بأن توفير الشروط المتقدمة المذكورة ستكون عاملا ايجابياً في استقطاب العنصر البشري المتمتع بمهارات التكيف الاقتصادي واستقراره في المنطقة بما يضمن لنا افضل بيئة موضوعية لتطوير هذه المهارات بشكل يتوا كب من متطلبات الفعاليات التنموية بشكل عام وفي جانبها الاقتصادي والمادي بشكل خاص .

٢ — تحقيق المكانة الاجتماعية للافراد : تعد المكانة الاجتماعية للفرد الجانب الاخر للتنمية الاجتماعية، بل انها البناء الفوقي للتنمية وهو الذي تتمثل اسسه بالمكانة الاقتصادية، لانها السبيل الامثل لتطوير مهارات التكيف الاجتماعي الذي يهدف في جوهره الى نقل وتطوير مفهوم الولاء والتماسك الاجتماعي من مستوى الاسرة والعائلة الى مستوى الوطن والمجتمع حيث تعني المكانة الاجتماعية هنا القدرة على التخلص من ضغوط الجماعات المرجعية وكذلك القدرة على تجاوز القيم والتقاليد التي لاتتفق مع مستلزمات الفعاليات التنموية والقدرة على تمثل الانماط السلوكية الجديدة .

ان تحقيق المكانة الاجتماعية للافراد يستلزم توفير بيئة مناسبة لهذه المكانات يمكن تحقيقها ضمن الشروط الاتية :

٢/ ١ توسيع النشاطات الجماهيرية في المجتمع والاهتمام بالعمل الجماهيري (كماً ونوعاً) وذلك بما يضمن خلق أكبر عدد من الانتماءات للفرد، فكلما زاد عدد المنظمات التي ينتمي لها الفرد وتنوعت اهدافها زادت فرص الحصول على المكانة الاجتماعية لافراد المجتمع ، فالذي لايستطيع تحقيق مكانة مرموقة في البيت يستطيع تحقيقها في المدرسة او في النادي الرياضي او في المركز الثقافي او في العمل اوفي الجمعية التعاونية أو في المنظمة الحزبية او في العمل الشعبي او في غير ذلك من المنظمات العديدة .

ويعد تعدد وتنوع هذه المنظمات في المجتمع مؤشراً على حيويته وقدرته على توفير البيئة الموضوعية لبناء الشخصية الأيجابية المؤهلة للقيادة في المجال الذي تمتلك فيه خصائص القيادة ومن ثم يتحقق فيه نمو متميز لمهارات التكيف الأجتماعي بشكل ينسجم مع مستلزمات نمو المجتمع وتطوره .

وفيما يلي اهم نماذج توسيع قاعدة النشاطات الجماهيرية في المجتمع (١٤) :
(آ) — منظمات حكومية .

- المجلس الأعلى للتخطيط .
- مجالس المحافظات .
- المراكز القومية للبحوث .
- مراكز الخدمة الأجتماعية .
- مراكز التثقيف الصحي والعيادات الشعبية .
- مراكز الأرشاد (مراكز التنمية الأجتماعية) .

(ب)- تنظيمات مهنية .

- تنظيمات تعاو نية (الجمعيات الفلاحية والأتحادات المهنية) .
- تنظيمات ثقافية (الجمعيات الأ جتماعية والنوادي ... الخ) .
- تنظيمات مهنية علمية (الجمعيات العلمية المتخصصة) .

(ج)- هيئات شعبية .

- احزاب سياسية .
- مراكز شباب .
- لجان العمل الشعبي .
- لجان محو الأمية .

٢ / ٢ دعم الموقف التنظيمي والقانوني للمؤسسات والأ نشطة التنموية الواردة في الفقرة السابقة وذلك عن طريق تطوير وزيادة كفاءة الأساليب التنموية (٨) ومنها :

(آ) تمويل المنظمات والتنظيمات والهيئات بشكل يحفز العاملين فيها .

(ب) تشجيع العمل الأجتماعي والتنسيق بين النشاط الحكومي والأهلي .

(ج) التوعية والتثقيف الجماهيري عن طريق اجهزة الاعلام ووسائله وكذلك المؤتمرات العلمية والمهنية والتنظيمية .

(د) أصدار التشريعات والقوانين بشكل يتواكب مع مستلزمات تطوير وتنمية الأنشطة التنموية في المجتمع وبما يكفل سلامة الموقف القانوني والأجتماعي للانماط السلوكية التي ماتزال خاضعة للقيم والتقاليد البدوية .

ان ذلك يمكن ان يرفع من مستوى مهارات التكيف الأجتماعي للمجتمع ومن ثم يساند الفعاليات التنموية لاسيما في جانبها الأجتماعي .

٣ — تحقيق المكانة الثقافية للافراد : اذا كانت مهارات التكيف الأقتصادي تعكس القدرة على الأسهام في العمل التنموي ومهارات التكيف الأجتماعي تعبر عن الرغبة في الأسهام فيه فان مهارات التكيف الثقافي تعكس مدى الأستعداد للاسهام في العمل التنموي ومن هذا المنطلق تمثل المكانة الثقافية المؤشر الفعال لكفاءة الأنشطة التنموية وفاعليتها في المجتمع .....

ويعتمد تحقيق المكانة الثقافية للافراد في المجتمع على جملة عوامل وشروط تبدأ بنجاح ادارة التنمية في تحقيق المكانتين الأقتصادية والأجتماعية اولا ثم استثمار تطور مهارات التكيف الأقتصادي والأجتماعي وتوظيفها لتحقيق مهارات التكيف الثقافي ثانيا ، ويكون ذلك على النحو الأتي : —

٣/ ١ تشجيع التعليم والأستمرار في انهاء جيوب الأمية تتويجاً لاهداف الحملة الوطنية لمحو الأمية وفي الوقت نفسه التوجه الى تطوير انشطة التعليم المستمر التي تضمن تأهيل المجتمع مهنيا واجتماعياً وثقافيا ، ويكون ذلك عبر انشطة التدريب الذي تنظمه الأجهزة التنموية (منظمات وتنظيمات وهيئات) بالتعاون والتنسيق فيما بينها وباشراف مراكز التنمية الأجتماعية .

٣/ ٢ اكمال المشاريع الخدمية في المجتمع على مختلف انواعها لاسيما الماء والكهرباء والخدمات التعليمية والصحية ومراكز الخدمات الأجتماعية والثقافية وكذلك خدمات النقل والأتصالات بما يضمن ديمومة الأحتكاك والتواصل بين الريف والمدينة اولا ثم تقليص الفوارق الحضارية بينهما ثانيا ، وبذلك يمكن خلق المناخ الملائم والمشجع على استقرار العناصر الشابة في المجتمع .

٣/ ٣ اعمام استخدام التقنيات والتقنية الجديدة والمتطورة حسب الأمكان ليس في مجال الزراعة فحسب وانما في كافة المجالات الأخرى بما يسهل تعامل المجتمع مع كل جديد وتقبله للقيم وللانماط السلوكية المطلوبة في الواقع الجديد .

٣/ ٤ تشجيع ودعم النماذج القيادية الرسمية عبر تطوير النظم الأدارية وتغيير واقع البناء التنظيمي للمؤسسات الرسمية في المجتمع بما يخلق تنظيمات ذات طبيعة ديمقراطية فعالة تسهم في انجاح العمل التنموي .

٣/ ٥ تشجيع ودعم النماذج القيادية غير الرسمية عبر تطوير وتنمية النشاطات الجماهيرية ومنظماتها بما يضمن التساند والتكامل بين النشاط الأهلي والحكومي في انجاح العمل التنموي .

المراجع

١ . ينفق هذا التعريف للتنمية مع المدخل التكاملي وكما حددت عناصره الأتجاهات العامة لندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية انظر :

(أ) المعهد العربي للتخطيط في الكويت :
ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية — الخرطوم ٢٣ — ٢٧ . نيسان ١٩٧٨ ص٢١ — ٢٢ .

(ب) عبدالمنعم محمد بدر : مقدمة عن التغيير الأجتماعي : من كتاب دراسات في المجتمع العربي ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، الطبعة الأولى : الأردن ١٩٨٥ ص٤٨٠ — ٤٩٢ .

٢ — عبدالمنعم محمد بدر : (دراسات في التنمية الريفية) دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٧٩ ص٧) .

ويمكن الرجوع بهذا الصدد الى العديد من المراجع اهمها :

— عبدالمنعم شوقي (تنمية المجتمع) مكتبة القاهرة الحديثة — ١٩٦٩ ص ٢١ .

— محمد عاطف غيث (علم الأجتماع وقضايا التنمية) حلقة علم الأجتماع والتنمية المركز القومي للبحوث الأجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٧٣ (غير منشورة).

The United Nations, 1955 (Soical progress Through Community Development) The U.N. Pulication office, N.Y.P.6.

Badr, Abdel-Moneim, 1978, (Rual devopment & Rural Income The cases of Egypt & Kenya, & New Rural development plan for Egypt.)
The Pennsylvania state Univ. (PP. 136-139).

٣ يعتمد معظم الباحثين مفهوم النظم (System) اوكما يسميه عدد كبير من اساتذة علم الأجتماع (النسق) في دراسة وتحليل الظواهر لأجتماعية والأ قتصادية والأدارية ومن اهم المراجع بهذا الصدد : —

Etzioni, A., (Modern Organizations) Printice Hall, Inc, Englwood Cliffs, New Jersey, 1964.

— علي السلمي ، (تحليل النظم السلوكية) مكتبة غريب ، ١٩٧٥ ص ٣٦ ص ٣٧ .

— محمد الحناوي (السلوك التنظيمي) دار الجامعات المصرية . الاسكندرية ١٩٧٤ ، ص ١٠٥ .

— النجار ، فريد راغب (النظم والعمليات الأدارية والتنظيمية ، مدخل نظرية النظم مع تطبيقات عربية (وكالة المطبوعات ، الكويت ط — ٢ ، ١٩٧٧ ص ٤٨ ص٤٩ .

٤ — يشير سعدنصار في تحديده لمعوقات التنمية الريفية المتكاملة في الأقطار العربية الى مجموعة عوامل منها نمط الأنتاج والتقنية ونقص العاملين ونقص البيانات وشحة الموارد الطبيعية وقسوة المناخ ونقص الموارد المائية « معوقات التنمية الريفية ، المتكاملة في الأقطار العربية » المعهد العربي للتخطيط في الكويت : ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية ٢٣ — ٢٧ نيسان ١٩٨٧ الخرطوم ص٣٤ .

٥ — نفس المصدر السابق .

٦ — وهذا ماأكدته مجموعة من الدراسات المقدمة الى ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية ، انظر مثلا :

(آ) محمد محمود عبدالرؤوف . التنمية الريفية في جمهورية الصومال الديمقراطية ص١٨٢— ١٨٣ .

(ب) محمد ابومندور الديب : التنمية الريفية في جمهورية اليمن الشعبية ص ١٣٦ .

(ج) احمد المرشدي : التنمية الريفية في سلطنة عمان ص ٢٥٥ — ٢٥٦ عن المعهد العربي للتخطيط في الكويت المشار اليه سابقا .

٧ — محبوب الحق (ستار الفقر) ترجمة احمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص٣٧ — ٥٢ .

٨ — محمد حربي حسن : سطام حمد خلف الجبوري ، (التنمية الأجتماعية في البادية) بحث مقدم للندوة العلمية لكلية الزراعة والغابات — جامعة الموصل — آذار — ١٩٨٦ .

٩ — ملك ابراهيم صالح ، محمد جاسم العبيدي ، (دور الحزب والقائد في توطين البدو وتنمية الريف العراقي) بحث مطبوع بالرونيو .

١٠ — محمد عاطف غيث ، (دراسات في علم الأجتماع القروي) دار المعارف بمصر ١٩٦٧ — ص٣١٩ — ٣٢٠ .

١١ — علي الوردي (منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٢ — ص٢٩٢ .

١٢ — علي الوردي (محاضرات في طبيعة المجتمع العراقي — قسم الأجتماع — كلية الأداب — بجامعة بغداد ، القيت على طلبة الدراسات العليا من العام الدراسي ٧٠ — ١٩٧١) (غير مطبوعة) .

١٣ — محمد حربي حسن (طرق واساليب العمل في تنمية المجتمع المحلي) مجلة العلوم الأجتماعية ، العدد ٣ — ١٩٧٩ .

١٤ — نفس المصدر السابق .